

معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي

د. عيسات العمري

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف-2

aissat.lamri@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2016/09/18 تاريخ القبول: 2016/12/12

ملخص:

يهدف هذا المقال أساسا لإبراز أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية المرغوبة في المجتمع المحلي؛ وذلك من خلال اعتماد مقارنة سوسيولوجية تحليلية للفعل التنموي المحلي في بعده الاجتماعي بالأساس، وأبعاده السياسية، الإدارية الثقافية والاقتصادية. وفق سياسة إستراتيجية في التخطيط، وفلسفة تشاركية في التنفيذ والإسهام، ورهان استشرافي لتحقيق التطور والتنمية بالمجتمع المحلي.

Abstract:

The main purpose of this article is to identify the main obstacles to achieving the desired social development at the level of a local society. The analysis is basically through adopting an analytical sociological approach to the local developmental act essentially in its social dimension. Also, it takes into account its political, administrative, cultural, and economic dimensions according to a strategic planning policy and a participatory philosophy of achievement, contribution, and a future prospective developmental achievement within the local society.

مقدمة:

تعد مسألة التنمية من القضايا الاستراتيجية التي حظيت باهتمام الساسة والباحثين في حقول معرفية مختلفة؛ في مجالات الاقتصاد والإدارة، وعلم الاجتماع، و المناجمنت..الخ، هذا إلى جانب جعلها أولوية في برامج وسياسات المنظمات العالمية والإقليمية، وجدير بالإشارة إلى أن التنمية أضحت-أكثر من أي وقت مضى-مطلبا أساسيا لتحقيق وتلبية احتياجات الأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية؛ خاصة إذا تعلق الأمر بمن يعانون من الفقر والهشاشة والهامشية الاجتماعية بالمجتمعات المحلية، وهذا ما جعل معظم المجتمعات والهيئات الدولية والإقليمية توجه جهودها التنموية إلى هذه المجتمعات بخلق فرص استثمار حقيقية تأخذ في الحسبان أهمية التنمية البشرية الاجتماعية في المقام الأول، بمراعاة الخصوصيات الثقافية والإمكانات الاقتصادية المتاحة بالمجتمع المحلي، وفق سياسة واستراتيجية تنموية تشاركية، بمرافقة مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة وإسهام مختلف الفواعل المحلية أفراد ومؤسسات وهيئات المجتمع المدني، وذلك بغية الإسهام في التنمية المحلية والوطنية المجتمعية الشاملة.

غير أن تحقيق الأهداف التنموية بالمجتمع المحلي عادة ما يصطدم بعدد المعوقات على مستويات متعددة : اقتصادية إدارية، سياسية، ثقافية واجتماعية، مما يستدعي إيجاد آليات وسبل تجاوز هذه المعضلات بخلق بيئة مناسبة سيما على المستوى الاجتماعي؛ أين ينصب الاهتمام على تنمية الروابط والعلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد المجتمع المحلي، والعمل على ترقية مستوى الخدمات وتلبية حاجاتهم المختلفة وغرس روح الانتماء لديهم بوعي ايجابي للإسهام والمشاركة في الفعل التنموي المحلي والوطني.

وهذا ما سنحاول الوقوف عنده في هذا المقال الموسوم ب: معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، وذلك بإبراز أهم المعوقات التي تقف في وجه تنفيذ السياسات التنموية المحلية، وكذا اقتراح بعض الحلول التي نعتقد أنها كفيلة بتجاوز هذا الواقع، وهو الرهان الحقيقي لتحقيق التنمية المرغوبة.

أولاً: قراءة في دلالات المفاهيم:

من البديهي قبل أن يغوص الباحث في موضوع بحثه أن يقوم بضبط أهم المفاهيم التي لها علاقة بمفاصل الموضوع الجاري البحث فيه؛ فهي إذن خطوة محورية حاسمة ومرتكزا أساسيا في مسار البحث العلمي، حيث كلما كانت هذه المفاهيم مضبوطة بدقة وواضحة كلما كان البحث منسجما ومتناغما مع أهدافه وتصويراته المحددة سلفا، وتوخيا للدقة فإن الباحث عمد إلى إعطاء هذه الخطوة أهمية بالغة تنسجم مع ما يصبو إليه هذا المقال الموسوم ب: معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، وعليه: "فالمفاهيم والمصطلحات العلمية من أكثر العناصر أهمية في موضوع البحث لذلك كانت المفاهيم أكبر معبر في وضع منهاج البحث ورسم خطته" (الساعاتي، 1982، ص. 119)، ومن بين المفاهيم الأساسية التي علاقة وظيفية بموضوع هذا المقال، والتي سنحاول تحديد دلالاتها ما يلي:

1- مفهوم التنمية:

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم المحورية التي حظيت باهتمام العديد من الدارسين والمهتمين بحقول معرفية عديدة من قبيل الاقتصاد والسياسة والاجتماع، ولا أدل على ذلك تباين التعريفات لهذا المفهوم واختلافها، الشيء الذي يجعلنا في هذه

الورقة البحثية نحاول أن نتعرض إلى البعض منها بشيء من التحليل ، وذلك قصد تبيان مضامينها التي تتماشى وفحوى هذا المقال.

وقبل التعرض لمختلف التعاريف الاصطلاحية التي جادت بها أقرحة مختلف الدارسين والمهتمين بهذه الأخيرة، حري بنا تحديد الدلالة اللغوية لهذا المفهوم. تعرف التنمية لغة بأنها: "النماء"; أي الازدياد التدريجي من الأجسام الحية، ويقال نما المال نمواً، ويقال نما الشيء نماء، و أنعى الشيء أي جعله نامياً(العبادي، 2008.ص.9). أما اصطلاحاً فان التراث السوسيو- اقتصادي ثري بالعديد من التعريفات التي ساهمت في تحديد مدلول التنمية، وهذا راجع إلى التباين الملحوظ لدى الدارسين لهذا الموضوع، والمرتبط باختلافاتهم كما أسلفنا القول آنفاً، لذلك فقد أخذ مفهوم التنمية دلالات ومعاني عدة تأتي على ذكرها في ما يلي:

- هي جملة العمليات التي تتصافر وتتوحد فيها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية للمجتمعات(حفظي، 2011، ص.32). هي هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أعلى استغلال وفي أقصر فترة ممكنة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى لأفراد المجتمع(غربي، 2003، ص.33).

و يعتقد عبد الباسط محمد حسن" أن التنمية عبارة عن عمليات التغيير الاجتماعي التي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع.. والاهتمام بمشكلاتهم المختلفة الجوانب الحياتية، اقتصادية كانت أو

اجتماعية وغيرها، فتحدث فيها بذلك تغيرات جذرية شاملة بفعل المجهودات المخططة والمنظمة للأفراد والجماعات بغية تحقيق هدف معين." (حسن، 1970، ص.100).

و من خلال استعراضنا لمضامين هذه التعريفات نجد أنها تركز على جوانب هامة في عملية التنمية وأهمها:

أن التنمية فعل تشاركي وأنها عملية مرنة تركز أساسا على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الشرائح الاجتماعية. وعليه فالفعل التنموي يتسم بالهادفية والشمولية المرتبطة م بالموارد والخصوصيات البيئية، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المراد تنميته.

2- التنمية الاجتماعية :

إن مفهوم التنمية الاجتماعية مثل غيره من المفاهيم الأخرى في علم الاجتماع لا يوجد اتفاق على تعريفه، وعليه فمن الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف جامع مانع له، وذلك لاعتبارات تتعلق أساسا بالتباين الإيديولوجي والمعرفي لمختلف الباحثين في هذا المجال، ومن أهم التعريفات لهذا المفهوم نذكر على سبيل المثال-لا الحصر- ما يلي:

- تعرف بأنها: "مجموعة من العمليات التي تستهدف إحداث التغيير الاجتماعي المقصود عن طريق تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتوفير المزيد من برامج الرعاية من خلال الجهود البناءة مع نسق التنمية الاقتصادية في المجتمع فهي تركز على مقومات مفصلية محددة وفق جهد مدروس ومخطط له هادف لإحداث التغيير الاجتماعي الايجابي في المجتمع المبني وفق علاقة نسقية بالمكون الاقتصادي. وكل هذه المقومات تشكل ما ينبعث بالتنمية الاجتماعية(خاطر، 2002، ص.14).

- وتعرف التنمية الاجتماعية أيضا بأنها: "تنمية للعلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده، ورفع مستواه المعيشي والثقافي والصحي، وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل." (محمد، 2005، ص.50).

- يتبين من خلال هذا التعريف تركيزه أكثر على الجوانب الاجتماعية للتنمية وأهمها: رفع المستوى الصحي والثقافي لأفراد المجتمع، وتحسينا للمستوى المعيشي بتأمين حياة أفضل لأفراد المجتمع من خلال تشخيص المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأفراد وتحول دون الحياة الكريمة لهم والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

ومن كل ما سبق نستنتج أن للتنمية عدة أبعاد منها ما هو اقتصادي يعمل على تحسين دخل الفرد وتحسين معيشته، ومنه ما هو اجتماعي يعمل على توفير الضروريات الأساسية لحياة الفرد من أجل حياة كريمة كالسكن والصحة والتعليم، ومنه ما هو نفسي كالشعور بالأمان وتحقيق الذات من خلال توفر فرص العمل وتحقيق الطموحات والتطلعات؛ فهي في الأساس عملية تكاملية في الأبعاد إنسانية في الأهداف.

3- التنمية المحلية:

يؤكد الكثير من المفكرين والباحثين في حقل التنمية المحلية بأنها المرتكز المفصلي في أي تنمية شاملة. ولعل من أبرز هذه التعاريف التي تؤكد هذا التوجه نجد:

- تعريف محي الدين صابر، حيث يؤكد على حداثة المفهوم بقوله: "إنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس من القواعد والمناهج الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة

المحلية(الأفراد)، وأن يكون ذلك الوعي قائماً على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من طرف أعضاء البيئة المحلية جميعاً في كل المستويات عملياً وإدارياً"(التابعي، 1993، ص. 23).

- كما تعرف أيضاً بأنها: "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع تنبني على الفعل التشاركي الإيجابي(السبتي، 2009، ص 47).

- وتعرف من منظور شمولي" بأنها مجموع العمليات الهادفة لإحداث تحولات هيكلية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والبيئية، على مستوى المجتمع المحلي"(ابراهيم، 2000، ص.109).

وانطلاقاً من هذه التعاريف نستنتج أنها تتفق جميعاً على أن التنمية المحلية هي حجر الزاوية في التنمية الشاملة، وعلى كونها تستهدف الارتقاء المستمر بمستوى معيشة المواطن المحلي، لأجل أن ينخرط في التنمية المجتمعية، ويسهم بذلك في بناء المجتمع الذي هو جزء منه له حقوق تؤخذ وواجبات تؤدى. فهي بذلك تنبني على المقاربة التشاركية أخذة في عين الاعتبار استثمار الموارد المحلية المتاحة وتطويرها لخدمة الصالح العام المحلي، والإسهام الفعلي والفعال في التنمية المجتمعية الشاملة.

4-المجتمع المحلي:

جدير بالإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المحلي ارتبط شأنه في ذلك شأن معظم المفاهيم السوسيوولوجية بدلالات شتى ، ويمكن التعرض لأهم تعريفاته كما يلي:

- عرف المجتمع المحلي بأنه: "الوحدة الاجتماعية التي يشترك أعضاؤها في مجموعة من المصالح المشتركة، تجمعهم قيم عامة وشعور بالانتماء بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة، وفي هذا المجتمع يقضي الفرد حياته كلها. ويقوم هذا المجتمع على أساسين: الأساس الإقليمي و الشعور المشترك

المنبثق عن المصالح ووحدة المصير بالإضافة إلى التفاعل" (مصطفى، 2011، ص.160).

- ويشير كنجزي دافيد للمجتمع المحلي: "بأنه ليس من قبيل الصدفة أن يتجمع الأفراد مع بعضهم البعض ليطوروا مجتمعات محلية لهم، إن اقترابهم من بعضهم البعض مكانيا، يمكنهم من الاحتكاك والاتصال، ويضمن لهم الحماية و الأمن، كما يسهل عملية تنظيم الجموع البشرية وتكاملها" (السيد، د.س، ص.47).
- ويعرفه روبرت بارك: "إن المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية جغرافية، وأن المدن الصغرى والكبرى والقرى، بل والعالم بأسره تعتبر كلها رغم ما بينها من الاختلافات في الثقافة والتنظيم والمصالح.. الخ، مجتمعات محلية في المقام الأول. كما يعرف المجتمع المحلي أيضا: بأنه مجموعة من الناس تعيش في منطقة صغيرة نسبيا، ويتقاسمون نمطا مشتركا في الحياة" (مصطفى، 2011، ص.160). كما يشير أيضا إلى أنه عبارة عن "تجمع بشري يضم أفرادا يشتركون في نفس الممارسات والتاريخ واللغة المشتركة وتنظمهم قوانين وضوابط واضحة" (Gresle.F et Panoff. M ,1994, p12-18)
- ومن هذه التعريفات يجدر بنا القول أن مفهوم المجتمع المحلي مرتبط بزاويتي نظر الأولى تعكس تصور مرتبط بالتواجد الجغرافي لعدد من الأفراد، هذا التواجد تتمظهر فيه عديد التفاعلات البيئية المولدة لأحاسيس ومشاعر مشتركة هادفة لتحقيق الأمن والحماية ، أما وجهة النظر الثانية فتؤكد على الحتمية التشاركية صمام الأمان لاستمرارية الحياة بما يخدم ويحقق مصالح وأهداف جميع أفراد المجتمع المحلي بكل خصوصياته الثقافية الاجتماعية والاقتصادية.

15-المعوقات:

يشير مصطلح المعوقات في اللغة إلى معاني: عوق، عاق، إعاقة أي صرفه وثبطه وأخره عنه. كذلك فهي مأخوذة من أعاق، عوق، نقول أعاقه عن الشيء، أي صرفه وأخره عنه، والإعاقة هي التأخر والمنع(المنجد، 1967، ص. 119). فالعائق هو المانع من الشيء، نقول عاقني عن الوجه الذي أردت، عائق وعاقتي العوائق، وعاقه عن الشيء أي منعه وشغله عنه فهو عائق، والعوق من يعوق الناس عن الخير، وعاقني عائق حبسني، ومنه قوله تعالى: "قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ" الأحزاب، الآية 18؛ أي من يعوق عن نصره رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمقصود هنا فئة المنافقون، أين كانوا يقومون بمنع الناس عن مؤازرة ونصرة الرسول صل الله عليه وسلم(أحمد، 2005، ص. 02). وجدير بالذكر أن أول من استخدم هذا المفهوم هو روبرت ميرتون؛ حيث نعتة بالخلل الوظيفي، وعليه فهو "نتيجة تترتب على وجود أحد جوانب النسق الاجتماعي، وينظر إليها باعتبارها مهددة أو معوقة لتكامله، أو توافقه أو استقراره، ويلاحظ أنّ ما قد يحكم عليه بأنه معوق وظيفي لجزء معين من أجزاء النسق، قد ينظر إليه على أنّه وظيفي بالنسبة لجزء آخر، مثال ذلك أنّه قد ينظر إلى وجود بعض المعتقدات في أحد الأنساق الطبقيّة الاجتماعيّة، على أنّها وظيفية بالنسبة للطبقة العليا، ولكنها تكون معوقة وظيفيا بالنسبة للطبقة الدنيا(غيث، 1997، ص. 142).

وما يمكن أن نستشفه من تعريف ميرتون لهذا المفهوم أنه يحمل في نظره مدلولين؛ فقد يكون ايجابيا بالنسبة لنسق معين، في حين أنه يصنف على أنه محمول سلبي عكسي للنسق الآخر، هذه الثنائية في المدلول تحيلنا إلى جانب غاية في الأهمية تتعلق بالرؤية الإدراكية على المستوى التصوري للفعل من جهة، ومن جهة ثانية على القدرة العملية المتجاوزة لحدود ومثبطات ما يعتقد أنه حاجزا أو معوقا. وعليه يمكن

تعريف المعوقات إجرائيا بأنها: "جملة الحواجز التي تحول دون إنجاز المراد من الأهداف(التنمية الاجتماعية المحلية)التي يسعى إليها النسق(المجتمع المحلي)،تأخذ بعدين بنائي ووظيفي، تشمل الجوانب المادية، والتشريعية، وحتى الثقافية والمعنوية، والتي يجب تذليلها لتحقيق التنمية الاجتماعية المحلية المرغوبة".

ثانيا: التنمية الاجتماعية من منظور سوسيو- اقتصادي:

1-أهمية وأهداف التنمية الاجتماعية:

جدير بالإشارة إلى أن الاهتمام بالتنمية الاجتماعية يعود أساسا إلى حقيقة مؤداها أنه بالرغم من الجهود المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن، إلا أن الظروف الاجتماعية الأساسية ظلت على ما هي عليه لدى كل من الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، بل ظل الأفراد يعانون من حالة الفقر، ظروف السكن السيئة، سوء التغذية...، حيث وقفت تلك الملامح التي يتصف بها المجتمع عائقا أمامهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، كما يعزى هذا الاهتمام إلى عدم الرضا على الجهود الحديثة للتنمية، وأملا في الحصول على بدائل أفضل، كأن تصبح التنمية الاقتصادية عاملا مساعدا للتنمية الاجتماعية مع توجيه مزيد من الاهتمام للقيم الإنسانية في المجتمع(الجوهري، 1988، ص. 25).

بالإضافة إلى أن الأفراد في ظل التنمية والإنعاش الاجتماعي يشعرون شعورا حقيقيا بوجود الدولة؛ حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع والدولة، وهي تؤكد في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجمعي أو المشاركة الوجدانية الجمعية و الموطنة، لأن الدولة لا تكتسب كيانها الحقيقي ولا وجودا شعوريا إلا إذا ارتبط مواطنوها بوعي جمعي مشترك يوحد روح انتمائهم ويعززها.

وتتجلى أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق وتأمين المجتمع وضمان استقراره وعدم جنوح أفرادها إلى الانحراف أو الاتجاه إلى المبادئ الهدامة التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين أفرادها، وتحقق في النهاية وحدة المجتمع المادية والمعنوية، لأن سلامة الدولة واستقرارها يقوم على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد وتوحد أفكارهم ومشاعرهم وتعمل على تكامل وظائفهم.

وتعتبر التنمية الاجتماعية عاملاً من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين مختلف دول العالم، كذلك فكرة التنمية والإنعاش الاجتماعي من الناحية الأخلاقية والمثالية والمعاني الإنسانية الرفيعة تغرس في أفراد المجتمع الفضائل الروحية التي من شأنها الرقي بوعي المجتمع وأذواق أفرادها، لأن الاشتراك في برامج الإنعاش والمساهمة في ميدان الخدمات والإصلاح الاجتماعي، يخرج الفرد من حدوده الضيقة وحياته الخاصة إلى نطاق أوسع في فضاء مجتمعي متماسك ومتكامل (محمد، 2005، ص. 64، 65).

كما أن أهداف التنمية الاجتماعية تتنوع حسب تنوع مجالاتها في كل من التربية والتعليم والصحة والسكن والتكوين والنقل والاتصال، وأيضاً مساعدة الأفراد على تلبية حاجاتهم المتغيرة حتى يمكنهم القيام بالأدوار المتوقعة منهم في المجتمع (محمد، 2005، ص. 74-75)..

و إذا ما ارتبطت هذه الأهداف بالمجتمع المحلي، فإنها ستزيد في توثيق عرى التعااضد الاجتماعي بين أفراد هذا المجتمع، مما سيساعدهم على تحقيق متطلبات الحياة الكريمة في جو من التكافل والتساند الإنساني.

2-مركزات التخطيط للتنمية المحلية: إن وضع أي إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي تفترض تصوراً واضحاً لطبيعة الأهداف المطلوبة، كمرتكز محوري لرسم

ووضع السياسات التي تتلاءم معها، وهذا لا يتأت إلا إذا كان لدينا تصورا واضحا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل ونوع العلاقات وأنماط الاستهلاك، ونماذج السلوك والاتجاهات وطبيعة المؤسسات الاجتماعية، ذلك لأن تنمية المجتمع المحلي هي جزء متكامل مع التنمية الاجتماعية الشاملة، لأن أي انفصال عن المبادئ والأهداف يمكن أن يؤدي إلى تنمية غير متوازنة تخلق مشاكل ومعوقات تحول دون تنفيذ وتحقيق النهضة التنموية المنشودة على المدى الطويل، ولعل هذا هو الذي يفرق بين التصور المنهجي المتكامل (السياق الماكروسوسولوجي) لعلم الاجتماع والتصور الجزئي (الميكروسوسولوجي) المنعزل الذي يفتقد النظرية والمنهج في مواجهة قضايا المجتمع. و لتفادي وتجنب الوقوع في هذه الإشكاليات لا بد من مراعاة المحاذير الآتية(مصطفى، 2011، ص. 177-180):

- يمكن أن يترتب على أي غموض للتصور تخبط في رسموتوجيه كثير من سياسات التنمية ، وهو الأمر الذي ينعكس على رسم سياسات التنمية فلا تتناسب وحاجات المجتمع المحلي، والمحصلة النهائية لذلك فشل في عمليات التعبئة الجماهيرية والمشاركة في إحداث التغيير المرغوب؛ ومعنى ذلك أن أي إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي، ينبغي أن تراعى التكامل بين جوانب التنمية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المجتمع ككل وهذا يعنى تدخل الدولة وتوجيهها المستمر.
- إن أي إستراتيجية للتنمية المحلية لابد وأن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع محلي والأبعاد الوظيفية التي تربطه بالمجتمع الكبير، فضلا عن وضوح دور الحكومة وسلطات المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية.

- قد يترتب على غياب إستراتيجية واضحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجتان أساسيتان، الأولى: تناقض سياسات التنمية، والثانية: أن تظل عمليات التنمية بعيدة عن الاقتناع الجماهيري، أو متخلفة عن المطالب الحيوية الأساسية لإحداث التغيير والتجديد في المجتمع ككل، مع احتمال وقوع مشروعات التنمية في (شراك) المظهيرية التنموية، دون مواجهة المشاكل ذات الطابع الجماهيري، ولهذا لا بد أن تكون للتنمية المحلية رؤية علمية تبدأ من العموميات أولاً، وتنتهي إلى الجزئيات؛ ومن الملائم أن يعلم مخططو التنمية أن إنهاء المشاكل الكبرى سيؤدى آلياً في كثير من الأحيان إلى إنهاء كثير من المشاكل الصغرى التي كانت نتاجاً هامشياً لها.

3- عناصر التخطيط للتنمية الاجتماعية المحلية:

أصبح النظر للتنمية يجب أن يتم في إطار من الشمول والتكامل بين كافة الأبعاد سواء على المستوى القومي أو الإقليمي أو المحلي مما يجعل المهمة أمام المخططين أصعب حيث أنهم يجب أن يعرفوا الأبعاد والمكونات الأساسية للتنمية ويدرسونها دراسة وافية ويلمونها بها إلماماً جيداً قبل البدء في التخطيط لمشروع أو برنامج على المستوى المحلي، ومن أهم هذه العناصر (ناجي، 2011، ص ص 163-170):

أ- التخطيط للتنمية المحلية المتكاملة:

أصبح من الضروري عند التخطيط لإحداث التنمية أن يتم النظر إليها من أبعادها المختلفة، دون التركيز على بعد أو اثنين وترك الأبعاد الأخرى مما يجعل التنمية المحققة مشوهة وغير مكتملة الحدوث. و لتحقيق ذلك يجب النظر إلى العنصر الأساسية لأي خطة تنموية متكاملة والتي تمثل في أربع عناصر أساسية وهي: المجتمع المراد تنميته، البيئة الطبيعية، خدمات البنى التحتية والخطط القابلة للتنفيذ.

ب-البيئة الطبيعية:

فهي من المبادئ الهامة للتخطيط للتنمية لذا يجب أن يتم الإبقاء على الأراضي والموارد كما هي وفي حالتها الطبيعية، كما يجب الحفاظ على الموارد الطبيعية في المناطق الريفية، مثل المزارع والميادين العامة، فهي التي تغير المجال أو الطابع الريفي ولها أهميتها وفائدتها في تشكيل عملية التنمية داخل المجتمع الريفي(المحلي). بالإضافة إلى تخطيط وتصميم المواقع أو الأماكن والوحدات السكنية على مناظر جميلة ومسطحات مائية وأراضي مزروعة.

- الحفاظ على الموارد الطبيعية وهي في حد ذاتها موارد محددة حتى تتناسب مع عمليات التنمية المختلفة دون التعرض لها بالضرر والإهدار، لذا يجب أن تتم عملية التنمية في أسلوب أو شكل متزن يحافظ على الموارد الطبيعية الموجودة في البيئة المحلية.

- التخطيط للمجتمع المحلي ينبغي أن يضع في الاعتبار أن الموارد الطبيعية هي أنساق متصلة ببعضها في كل عمليات ومشروعات التنمية وغير متصلة فقط بحدود السلطة المحلية عليها، وإنما هي متصلة بكل فرد من أفراد المجتمع، فالحفاظ عليها واستخدام أساليب ترشيد ، كل ذلك يساعد أفراد المجتمع على تحقيق التقدم والرفق.

ج-البنى التحتية:

- التخطيط والتهيئة للمناطق التي ليس بها خدمات مثل: شبكات الطرق والمياه والمرافق والصرف الصحي.

- عمليات التنمية الساعية إلى التوسع والرفق بالطرق العامة وشبكات المياه والصرف.. هي عمليات يجب التخطيط لها لتحقيق النمو على المدى الطويل.

- التخطيط لوسائل النقل والمواصلات، بحيث تربط بين المنازل و أماكن العمل ومراكز المدينة والمراكز الثقافية والترفيهية والتعليمية والمؤسسية.
 - وضع خطط كيفية الانتفاع بالأرض واستخدامها الاستخدام الأمثل.
- د- مرونة الخطط وقابليتها للتنفيذ:

لكي تكون الخطط التي يتم وضعها قابلة للتنفيذ يجب أن يشرك المواطنون فيها وعلى نطاق واسع، وأن تضع في اعتبارها آثار استخدام الأراضي في المجتمعات المجاورة وأهدافها وغاياتها، وأن تتماشى مع الخطط الاستراتيجية الرئيسية العامة للمجتمع، دون المساس بالمصلحة العامة بالمجتمع المحلي. ولا بد أن يكون للمجتمعات المحلية بناء إداري يقدم التوجيه الواضح خلال القيام بعملية التنمية، وأن يشمل هذا البناء معلومات عن طبيعة المشروعات وأهدافها، وأن يكون متاحا لكل المواطنين على التساوي وأيضا للقائمين بعملية التنمية والموظفين المحليين حق المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.

4- أهمية التخطيط للتنمية المحلية:

رغم وجود ضرورة للتخطيط على مختلف المستويات إلا أنه أكثر أهمية على المستوى المحلي ويرجع ذلك ل(ناجي، 2011، ص ص. 167-168):

- نظرا لاختلاف الخصائص الاجتماعية من منطقة لأخرى، ومن مجتمع لآخر لذلك نحتاج في التخطيط الاجتماعي لمعلومات ومعرفة تفصيلية عن تلك المناطق والتي تتأثر بهذه الخطط الموضوعة لأنه من الصعوبة بمكان الحصول على معلومات من المستويات العليا، لذلك يستعاض عنها بمعلومات على مستوى المنطقة، لإمام كوادر عملية التخطيط بكل ما يتصل بالمنطقة المحلية المراد إجراء تخطيط اجتماعي لها.

- و في هذا المستوى يمكن تطبيق أو تنفيذ تلك المشروعات، وتحديد المشكلات المصاحبة لها وتتضمن كذلك تضافر جهود كل الأطراف لنجاح المشروعات.
- عملية التخطيط الاجتماعي تشتمل في مضمونها على عنصر المشاركة المجتمعية
- و تتجلى المشاركة المحلية في عملية الحصول على المعلومات عن المنطقة المراد تنميتها.
- في ظل هذا العالم سريع التغير لا يمكن أن نترك عملية التنمية للارتجال وللظروف المتغيرة فلا بد من وضع أهداف محددة وتحديد فترات زمنية للوصول إلى هذه الأهداف، فعامل الزمن يمثل أهمية قصوى في عملية التنمية فلا يمكن اللحاق بركب النمو والحضارة إلا باختصار الزمن والتحكم فيه طبقا لما تسمح به الموارد المالية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة في أقصر وقت ممكن والتخطيط للتنمية المحلية سيتيح لنا الاستثمار الأمثل لعامل الزمن.
- التخطيط المحلي يقدم لنا الوسائل العلمية لحل المشاكل وطرق صنع القرار فالتخطيط يكشف كل الوسائل والغايات المستهدفة، ويعطى لكل من المسؤولين والتنفيذيين فرصة المراقبة الجيدة على البرامج والمشروعات من خلال الأهداف الاجتماعية والأهداف المحددة التي تم التصديق عليها.
- ثالثا: معوقات التنمية بالمجتمع المحلي رؤية تحليلية:

إن المقصود بمعوقات التنمية؛ العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية والحيلولة دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي اتجاهها سلوكيا سلبيا، ومعوقات التنمية هي من الأسباب التي تقف حاجزا أمام تقدم الشعوب، وكذلك نوع من المناهضة الثقافية التي تواجه عملية التخطيط، فالمخطط الذي

يرسم خطط التغيير قد يصطدم بأفراد المجتمع وسلوكهم الذي قد يعوق عن تحقيق أنماط السلوك التي يريد المخطط أن يسير وفقها(خاطر، 2000، ص.58).

وبوجه عام تشكل المعوقات تحديات أمام محاولات التقدم للمجتمعات المتخلفة، وتتنوع هذه المعوقات بين المعوقات الاجتماعية المتمثلة في ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة؛ وكذا سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو وسوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانيا بين المناطق المختلفة للمجتمع، وانتشار ظواهر الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والصحي وسوء التغذية وانتشار الأمراض، بالإضافة إلى النقص الملحوظ في الثقافة الاستهلاكية بخاصة فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء والطاقة والمياه. مع ظواهر سلبية كانتشار السلوكيات الإدارية والفساد كالرشوة والبيروقراطية واللامبالاة؛ والمعوقات الاقتصادية كانتشار معدلات مرتفعة من البطالة، وقلة وهشاشة البنى الاقتصادية التحتية، والتبعية المالية للخارج فيما يخص تمويل المشاريع المحلية عن طريق القروض، والمعوقات الإدارية المتجسدة في أشكال متعددة من سوء إدارة المنشآت وتخلف في أساليب العمل الإداري والبعد عن الأساليب الإدارية الحديثة، وتضارب القرارات الإدارية في بعضها البعض وتناقضها في البعض الأحيان. هذا إضافة إلى المعوقات السياسية التي تغطي كامل المشهد المجتمعي كغياب مناخ الديمقراطية وسيطرة العلاقات التقليدية والقبلية والعشائرية على العلاقات الرسمية، و تمركز القرارات السياسية في أيدي بعض الجماعات (الجوهري، 1980، ص.32).

إن التنمية في مفهومها الواسع تعني بالدرجة الأولى تنمية الإنسان، وتعزيز فرص مشاركته في تنمية مجتمعه، بصرف النظر عن حالته الجسمانية أو مكانته

الاجتماعية، إن دوره هو الذي يحدد مكانته الاجتماعية ويعزز كرامته الإنسانية. فهو يمثل غاية أي برنامج للتنمية، وهو في نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها، انه عامل قوة لكثير من مشروعات وبرامج التنمية والتي يكون مصدرها الإنسان ذاته. وجدير بالذكر أن التقدم الاقتصادي لا يعني الزيادة في الإنتاج فحسب، بل يعني أيضا العدالة في توزيع الثروة و الدخل، ذلك أن عدالة التوزيع شرط أساسي وجوهري في تحفيز المواطنين على العمل التشاركي والإسهام الايجابي في فعل التنمية الشاملة، وهذا ما يفتقد في كثير الدول النامية ومنها الدول العربية بالخصوص. كما يعتبر النظام السياسي القائم في المجتمع من أبرز المعوقات التنموية، لاسيما إذا ما اقترن بالمجتمع المحلي؛ بالإضافة إلى ذلك نشير إلى مسألة في غاية الأهمية تعد عائقا محوريا ومؤثرا في تنمية المجتمع المحلي وتتعلق بالقيادة غير المؤهلة والتي تضطلع بمهمة رئاسة المجلس الشعبي البلدي أو العضوية فيه جراء فوزها بالانتخابات التي غالبا ما تحتكم لمنطق التحالفات العشائرية و العروشية و(حمارنا ولا عود الناس)، إذ نسجل في هذا الصدد أن أغلبية المترشحين للانتخابات المحلية على مستوى هذه المجالس من ذوي المستويات العلمية الدنيا، غير القادرة على التسيير العلمي والعملية لشؤون الإدارة المحلية، وهذا أمام عزوف العديد من الإطارات ذات الكفاءة عن الترشح.

ضف إلى ذلك الانسداد الواقع في بعض المجالس البلدية المحلية جراء عمليات سحب الثقة، والتحالف والصراع بين مختلف الأعضاء، والذين عادة ما ينتمون إلى تشكيلات سياسية وحزبية متباينة في الطروحات والبرامج؛ الشيء الذي سيعطل دون شك الكثير من المصالح الخاصة بالمواطنين ومن ثمة الجهود التنموية بالمجتمع المحلي؛

وما جملة الاحتجاجات المتكررة وغلق الطرقات ومقرات المجالس لا أكبر دليل على حالة اللا استقرار التي تعرفها هذه الأخيرة.

كما أن القبضة الحديدية التي تمارس مركزيا على هذه المجالس (لا سيما من طرف الولاية والدائرة) من شأنها القضاء على روح المبادرة لدى المجالس البلدية، وإحباط عزميتها في المشاركة الفعالة في الفعل التنموي المحلي؛ فالمركزية الإدارية لها تأثير سلبي على مشاركة هذه الأخيرة في إحداث التنمية المحلية المرغوبة، خاصة إذا صاحب هذا لامبالاة الإدارة المركزية وعدم تحمسها للمشروعات التنموية المقترحة من البلدية (خشمون، 2010/2011، ص.266).

كما ساهم ضعف التمويل المالي المحلي وهيمنة التمويل المركزي، في الحد من استقلالية المجالس البلدية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروعات والبرامج المقترحة من طرفها (خشمون، 2010/2011، ص.343).

كما أن تدني الوعي لدى غالبية الساكنة بالمجتمع المحلي وعدم تحمسهم للمشاركة في الجهود التنموية المحلية مرتبط بعدد العوامل الثقافية المنبثقة عن القيم والتقاليد السائدة في المجتمع، والتي كثيرا ما تقف في وجه تنفيذ مخططات التنمية، لتثبت أفراد المجتمع المحلي بعاداتهم وقيمهم التي يصعب عليهم التنازل عنها، لتكون معضلة حقيقية أما ما تقتضيه متطلبات التنمية ومضامينها و استراتيجياتها(خاطر، 2000، ص.167-177)؛ ففلسفة المطالبة بالحقوق والتغاضي عن أداء الواجبات هي السمة الغالبة لدى معظم أفراد المجتمع المحلي، وهذا ما يعكسه الواقع؛ لاسيما فيما يخص الاستفادة من البرامج السكنية(السكن الريفي كنموذج) أين نجد معظم السكان يسلكون كل الطرق للاستفادة من هذا الحق المشروع في اعتقادهم.

وأمام هذه المعضلات والعقبات التي حاولنا الوقوف عندها نعتقد أنها تستوجب إيجاد حلول عاجلة ترتقي بالفعل التنموي بالمجتمع المحلي، وذلك وفق رؤية جديدة تتجاوز النظرة التقليدية للتنمية الشاملة عموماً والتنمية المحلية على وجه الخصوص، هذه الأخيرة تقوم على نظرة شمولية واقعية وفق مقاربة تشاركية تنصهر فيها كل الجهود في بوتقة واحدة، فلم تعد التنمية إذن مسؤولية الدولة لوحدها فحسب، بل أضحت مسؤولية المجتمع بكل مكوناته وأجهزته، إن أفراداً أو جماعات، أو حكومات (نويصر، 2011)، وكل هذا يعد الرهان الحقيقي لتجاوز العقبات التنموية بالمجتمع المحلي، ومن ثمة تحقيق الوثبة المرغوبة لاستقرار هذه المجتمعات وتفعيل أدوار ساكنتها بتعزيز روح انتمائهم المحلي الوطني والقومي.

رابعاً: رهانات التنمية بالمجتمع المحلي:

إن الأوضاع الراهنة بالمجتمع المحلي، والعقبات التي تقف في وجه كل الجهود المبذولة على المستويين المركزي واللامركزي المحلي، تقتضي إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية المنتهجة وفق رؤية موضوعية منبثقة عن خصوصية المجتمع المحلي (تبيئة الفعل التنموي) ذاته وإمكاناته وموارده وبنياته المختلفة إن على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي أو الثقافي.. الخ، فمن الجانب للصواب تحييد واستبعاد أي جانب من هذه الجوانب.

إن الرهان التنموي المرغوب يرتبط أساساً بالإنسان باعتباره الفاعل الأساسي في العملية والمستفيد من عائداتها؛ فهي إذن حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهو ما أقرته الهيئات العالمية وموائيقها، ولعل ما جاء في مؤتمر فيينا 1993 لا أكبر دليل على هذا الارتباط الوثيق بين التنمية والإنسان: أن الحق في التنمية هو حق عالمي وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية (المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان،

1993). من هذا المنطلق وقصد تفعيل العمل التنموي بالمجتمع المحلي، يجب أن تركز

السياسة التنموية على الرهانات التالية:

- وجوبية تفعيل المقاربة التشاركية وفق منطق: "التنمية بإسهام الجميع والعائد للجميع"، وذلك من خلال استنهاض حس المشاركة وتعزيز روح الانتماء لدى جميع الساكنة بالمجتمع المحلي بالأساس، وجميع الفواعل الأخرى المحسوبة على هذا المجتمع من قبيل: الحركة الجمعوية، النخب السياسية المحلية، والكوادر الثقافية صاحبة الرساميل الرمزية، وأصحاب رؤوس الأموال... الخ؛ فالتنمية إذن ليست مسؤولية الدولة بمفردها (الدولة الراعية والحاضنة)؛ إنما هي فعل تشاركي تكاملي.
- ضرورة الإعداد والتكوين المسبق للقيادات المحلية التي ستضطلع بمسؤولية التسيير وإدارة الشأن العام المحلي (أعضاء ورؤساء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولائية)، وذلك بوضع استراتيجية للتكوين القبلي لجميع الراغبين في الترشح لمثل هذه المسؤوليات قبل سنتين من انقضاء العهدة للمجالس المنتخبة الحالية، وفق شروط ومعايير علمية وموضوعية مدروسة بعيدة عن الارتجالية أو أي نزعات حزبية أو انتماءات قبلية ضيقة، تشرف على إدارتها نخب مؤهلة في جميع المجالات المرتبطة بالمهام والوظائف التي ستوكل لمن سيمثل أفراد المجتمع المحلي بعد نتائج الانتخابات، وهو ما من شأنه أن يجنبنا هدر المال العام وتعطيل الخطط التنموية وإجهاض المشاريع الهادفة للنهوض بالتنمية بجميع أبعادها.
- ضمان الاستمرارية في المرافقة والمراقبة لهذه القيادات المنتخبة وفق تكوين ورسكلة دورية تأخذ في الحسبان المتغيرات والمستجدات العالمية الإقليمية والوطنية والمحلية: التكنولوجية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... بمراعاة خصوصية المجتمع

المحلي وإمكاناته وموارده المتاحة للاستثمار فيها وتطويرها بما يسهم في التنمية المحلية والوطنية.

- تهيئة المناخ التنموي وذلك من خلال تعزيز العلاقات الفاعلة في المشروع التنموي المحلي من قبيل منظمات المجتمع المدني، والهيئات الإدارية ومؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات وهيئات البحث العلمي، وكل الطاقات والكوادر المحلية وحتى الوطنية، وهذا بغية تشكيل ما يسمى برأس المال ألعائقي أو الاجتماعي(مرعب،2014)، والذي يضاف إلى جملة الرساميل الثقافية والمادية التي يحوزها المجتمع المحلي والتي ستشكل-دون شك- مجتمعة رأسمال استثماري حقيقي يمول مشروعات التنمية المحلية الهادفة للهبوض بالجوانب الاجتماعية الثقافية والاقتصادية... والتي سيكون عائدها إنساني بالأساس.

- تعزيز روح الانتماء المجتمعي لدى جميع أفراد المجتمع المحلي، من خلال تنمية الوعي بأداء الواجبات قبل المطالبة بالحقوق، وذلك وفق نموذج العدالة الاجتماعية الراعية للمصالح الجماعية المشتركة، والكافلة بالتوزيع العادل للعائد التنموي الذي هو في المحصلة ثمرة لفعل الإسهام التشاركي الجماعي.

خاتمة:

- تأسيسا على ما تقدم، تتضح لنا أهمية المسألة التنموية بالمجتمع المحلي، على اعتبار أن الدولة بالمفهوم الحديث قد تراجعت عن الكثير من الأدوار التقليدية الأحادية الجانب؛ إذ بفعل تأثير العديد من التحولات العالمية والوطنية في مختلف المجالات(السياسية، الثقافية الاجتماعية والاقتصادية...) برزت توجهات تؤكد على ضرورة إيجاد مقاربات تنموية جديدة تنبني على فعل المشاركة التكاملية بين الدولة وفواعل المجتمع المحلي بما يعزز روح الانتماء والمواطنة والعدالة الاجتماعية لجميع

الأفراد، ويؤسس بذلك لثقافة التعايش والإسهام المشترك لكل الطاقات والشرائح الاجتماعية، بما يضمن تحقيق تنمية رائدة غايتها السامية تعزيز إنسانية الإنسان .

الهوامش و المراجع:

1. إحسان حفظي.(2011). علم اجتماع التنمية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
2. أحمد عبد الفتاح ناجي.(2011). التخطيط للتنمية في البلدان النامية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
3. أحمد مصطفى خاطر.(2002). التنمية الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
4. أحمد مصطفى خاطر.(2000). تنمية المجتمع المحلي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
5. السبتي وسيلة.(2009). تمويل التنمية المحلية. القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
6. السيد عبد العاطي السيد.(1996). علم الاجتماع الحضري. الجزء الأول. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
7. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان المنعقد بفينا سنة 1993. للمزيد يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني www.InfoDesk@ohchr.org.
8. المنجد الأبجدي(1967). ط1. بيروت: دار المشرق.
9. بلقاسم نويسر(2011). التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية. العدد14. جامعة محمد مين دباغين سطيف2-الجزائر-<http://revues.univ-setif2.dz>
10. حسن الساعاتي(1982). تصميم البحوث الاجتماعية. بيروت: مكتبة النهضة العربية.
11. شحاتة عبد المطلب حسن أحمد.(2005). معوقات تنفيذ العقوبات البدنية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. مصر: دار الجامعة الجديدة.
12. عبد الباسط محمد حسن.(1970)التنمية الاجتماعية. القاهرة: مهد الدراسات و البحوث العالمية. المطبعة العالمية.
13. عبد الله عبد الرحيم العبادي.(2008).التنمية بالمفهوم الشامل في الإسلام. بيروت: شركة أبناء شريف الأنصاري. ط1.

14. عبد الهادي الجوهري.(1980).المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: مكتبة نهضة الشروق.
15. على غربي وآخرون.(2003).تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. الجزائر:دار الفجر للنشر و التوزيع.
16. كمال التابعي.(1993). تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية. القاهرة: دار المعارف.
17. ماهر فرحان مرعب.(2014).تخطيط وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث-التنمية الماليزية نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 18، جامعة سطيف2، الجزائر <http://revues.univ-setif2.dz>.
18. محمد خشمون.(2011). مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية-دراسة ميدانية على بلديات ولاية قسنطينة. رسالة دكتوراه العلوم غير منشورة. قسم علم الاجتماع. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر.
19. محمد عباس ابراهيم.(2000). التنمية و العشوائيات الحضرية. الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية.
20. محمد عبد الفتاح محمد.(2005). الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د ط.
21. مريم أحمد مصطفى.(2011). التغير والتنمية في الدول النامية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
22. محمد عاطف غيث.(1997).قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
23. François Gresle et Michel Panoff(1994) :Dictionnaire des sciences humaines, Paris : édition Nathan.